

Distr.: General
11 June 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 118 (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 31 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة بإبلاغكم بأن حكومة ليتوانيا قررت الترشح
لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/
أكتوبر 2021 في نيويورك.

ووفقا للفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 251/60، يشرفني أن أرفق طيه التعهدات والالتزامات
الطوعية التي قطعتها ليتوانيا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان (انظر المرفق). وإن التعهدات
والالتزامات الواردة في مرفق هذه المذكرة تصف بالتفصيل تفاني ليتوانيا القوي والقاطع في تعزيز تعددية
الأطراف، والتعاون الفعال، وسيادة القانون، وزيادة تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وترجو البعثة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة
من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 118 (د) من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/50

060721 230621 21-07738 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 31 أيار/مايو 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

ترشح ليتوانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

- 1 - إن تطّلع ليتوانيا إلى الانضمام إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان يستند إلى خبرة في مجال الإصلاحات القائمة على احترام حقوق الإنسان، وإلى سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، وسياسة خارجية قائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وعملية صنع القرار المتعددة الأطراف والحوار الوثيق مع المجتمع المدني. كما أن برنامج الحرية والديمقراطية هو أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لليتوانيا. وليتوانيا، في حال انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، ستتابع مبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وستواصل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- 2 - وستولي ليتوانيا اهتماماً خاصاً للاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان ولتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها، وستدعم بنشاط الدول الأخرى وتحثها على التعاون مع مؤسسات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وستسعى إلى تعزيزها في المستقبل.
- 3 - وستستعين ليتوانيا بخبرتها كعضو في هيئات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس الأمن والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وستبني أيضاً على معارف وخبرات الخبراء الليتوانيين المكتسبة أثناء حضورهم أعمال اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واللجنة الدولية لتقصي الحقائق في المسائل الإنسانية، وغيرها من المؤسسات. وستسهم ليتوانيا، بمشاركتها النشطة في منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسيادة القانون، كشرط مسبق ضروري لضمان حقوق الإنسان ولإدارة الأزمات التي تشكل تهديداً لها.
- 4 - وستواصل ليتوانيا تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الفعال في معالجة المسائل الأساسية المتصلة بتغير المناخ والطوارئ الصحية العالمية، والتحديات الناشئة المتصلة بحقوق الإنسان، وفي الاضطلاع بالمهام المتصلة بالبعد المتعلق بحقوق الإنسان في مجالي الأمن السيبراني العالمي ومنع نشوب النزاعات. وستسترشد ليتوانيا في ذلك بمبدأي تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد.
- 5 - وتسهم ليتوانيا بنشاط في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وليتوانيا على اقتناع بأن الاستقرار المستدام للمجتمعات والدول، وكذلك الانخراط الديمقراطي للمواطنين أنفسهم، هما وحدهما الكفيلان بضمان تنفيذ خطة عام 2030.
- 6 - وتنشط ليتوانيا في مجال التعاون الإنمائي الدولي، وتسعى، مع الدول الشريكة، إلى تعزيز الديمقراطية، وإلى إقامة مجتمع مدني قوي، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون. وتؤكد ليتوانيا أن التعاون الإنمائي يسهم، ومن دون شك، في دعم حماية حقوق الإنسان. ومن المبادئ الأساسية لسياسة التعاون الإنمائي التي تنتهجها ليتوانيا إقامة شراكة مع الدول المستفيدة، والجهات المانحة الدولية،

والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية، والسلطات العامة المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية الخاصة في البلد وفي الخارج.

7 - وتتعهد ليتوانيا بأن تولي اهتماما خاصا لمكافحة الفساد باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان ولبدء سيادة القانون. وتتعهد ليتوانيا بتشجيع مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها على تبادل الممارسات الجيدة سعيا إلى تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على نطاق جميع ركائزها: حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتعاون الإنمائي، وتحقيق التآزر فيما بين تلك الأنشطة.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم التفاوتات القائمة أصلا، وخلقت تفاوتات جديدة. وتؤثر العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة تأثيرا سلبيا على جميع حقوق الإنسان، وعلى الديمقراطية وسيادة القانون، وتؤدي إلى تعميق أوجه التفاوت القائمة وزيادة الضغوط على الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة. لقد غيرت جائحة كوفيد-19 أساليب عمل جميع المؤسسات الدولية. ومن الضروري، في الوقت الحاضر، رصد الإجراءات التي تتخذها الحكومات، وضمان ألا تكون تلك الإجراءات قد اتخذت في تعدي على حقوق الإنسان أثناء الجائحة، أو في انتهاك للقواعد والمبادئ الدولية للديمقراطية. وينبغي أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك سيادة القانون، أساس استجابتنا لإعادة البناء عالميا، وأساس استراتيجياتنا في هذا الصدد. وستسعى ليتوانيا إلى كفالة ألا تتسبب الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة في حدوث أزمة في مجال حقوق الإنسان.

الأولويات المواضيعية للترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان ولعضوية فيه

8 - إن ليتوانيا، في إطار صياغة الأولويات المواضيعية لعضويتها في مجلس حقوق الإنسان، تنتهج مبدأ كفالة "عدم تخلف أحد عن الركب وعدم تجاهل أي حق من حقوق الإنسان".

ونظرا إلى تجربتها وخبرتها الدوليتين في ميدان حقوق الإنسان، وأولويات سياستها الخارجية، وسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، والتطورات العالمية في مجال حماية حقوق الإنسان، وبنود برنامج حكومة جمهورية ليتوانيا، فإن ليتوانيا، كمرشحة في انتخابات مجلس حقوق الإنسان، ستولي أهمية خاصة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق الإنسان في مناطق النزاع. وعلى وجه الخصوص:

- ستسعى ليتوانيا إلى كفالة اضطلاع المدافعين عن حقوق الإنسان وجميع المدافعين عن الحريات والحقوق بأنشطتهم دون عوائق. وتتعهد ليتوانيا بتشجيع الحكومات على الوفاء بالتزاماتها الدولية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وبالردع عن ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.
- تتعهد ليتوانيا بتشجيع تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، على نحو أفضل، سعيا منها إلى تحقيق حماية شاملة لحقوق الطفل، وإلى ضمان سلامة الأطفال في جميع ظروف حياتهم، وعدم تعرضهم للعنف أو التمييز أو الاعتداء.
- ستسعى ليتوانيا إلى تحقيق تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات، وكفالة احترام كرامتهم المتأصلة، وتهيئة الظروف التي تمكنهم من الاندماج الاجتماعي الكامل.

• نظرا لأن حقوق الإنسان تتعرض لأشد الانتهاكات في أوقات النزاع المسلح، فإن ليتوانيا ستسعى ليس إلى التصدي للانتهاكات القائمة لحقوق الإنسان في الوقت المناسب فحسب، بل أيضا إلى دعم منع نشوب هذه النزاعات، وذلك بالتعاون الوثيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان.

9 - وتتعهد ليتوانيا بمواصلة أنشطتها من أجل الدفاع عن حقوق النساء والفتيات، وحرية التعبير، بما في ذلك سلامة الصحفيين، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحرية الدين والمعتقد.

وعندما كانت عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن في عامي 2014 و 2015، أولت ليتوانيا اهتماما خاصا لمساهمة المرأة في صون السلام والأمن وحماية الأطفال، وأيدت بقوة توفير الحماية للمدنيين في النزاعات المسلحة، وحماية الصحفيين، ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. وقد تجلّى ذلك في قرار المجلس 2222 (2015) بشأن حماية المدنيين والصحفيين في النزاعات المسلحة، الذي قُدم بمبادرة من ليتوانيا واعتمد بتوافق الآراء. وستظل هذه الأهداف أولوية خلال عضوية ليتوانيا في مجلس حقوق الإنسان.

10 - وستستجيب ليتوانيا استجابة فعالة للتهديدات الناشئة التي تتعرض لها حقوق الإنسان في مجالات الرقمنة، وحماية البيانات، والذكاء الاصطناعي، وتغير المناخ، والطوارئ الصحية العالمية، والهجرة، وغير ذلك من المجالات. وستتعاون مع الدول الأخرى في البحث عن حلول مشتركة للتغلب على هذه التحديات.

11 - وتتعهد ليتوانيا أيضا بمواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ففي عام 2018، اعتمدت مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ليتوانيا. ويتوخى برنامج حكومة جمهورية ليتوانيا للفترة 2021-2024 اتخاذ تدابير لضمان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية، استنادا إلى مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب". وسنواصل احترام قيم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، مع مراعاة توقعات كل فرد، وبتخاذ القرارات المناسبة. وسيولى الكثير من الاهتمام لإحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الموجهة إلى ليتوانيا في سياق الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان. وفي عام 2022، من المقرر إجراء تقييم آخر لحالة حقوق الإنسان في ليتوانيا في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل.

الالتزامات فيما يتعلق بأساليب عمل مجلس حقوق الإنسان

12 - ستسعى ليتوانيا إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة، وتعميق إدماجها فيها، وستعمل على تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان، والدفاع عن ذلك النظام بنشاط. وسنسهم في تعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان، مع التأكيد على أن تحقيق اتساق الإجراءات في جنيف ونيويورك هو مسؤولية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

13 - وبالاستفادة من الصكوك القائمة في مجال التصدي لأزمات حقوق الإنسان، سنسعى جاهدين إلى ضمان استجابة أكثر فعالية وكفاءة من جانب مجلس حقوق الإنسان للتهديدات الناشئة التي تتعرض لها حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم، ولتدهور الحالة الأمنية، وتقادم حالة وسائل الإعلام، والقيود المفروضة على حيز المجتمع المدني وأنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

- 14 - وتتعهد ليتوانيا بدعم أنشطة وولاية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستتعاون ليتوانيا مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من آليات مجلس حقوق الإنسان، وستسعى إلى تعزيز تلك الإجراءات، واحترام استقلاليتها في الوقت نفسه، وستشجع جميع الدول الأعضاء على التعاون الوثيق معها وضمان التمويل الكافي لها.
- 15 - وستسعى ليتوانيا إلى تعزيز إسهام مجلس حقوق الإنسان في منع انتهاكات حقوق الإنسان باعتباره عنصرا لا غنى عنه لتفادي انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات الدولية.
- 16 - وتتعهد ليتوانيا بالتعاون بنشاط مع المنظمات غير الحكومية في مسائل حقوق الإنسان، وبتشجيع الحكومات ومجلس حقوق الإنسان على إجراء حوار منتظم مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما يتيح لهم إمكانية المشاركة بفعالية أكبر في أنشطته.
- 17 - وتتعهد ليتوانيا بالتعاون على نحو منفتح وشفاف مع جميع أعضاء مجلس حقوق الإنسان. وستعمل ليتوانيا، سعيا منها إلى التنفيذ الكامل لولاية مجلس حقوق الإنسان، على تشجيع تعاون الدول من جميع المناطق بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان.